

Distr.: General
19 February 2019
Arabic
Original: English



تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و
٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و
٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨)

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

١ - هذا هو التقرير التاسع والخمسون المقدم عملاً بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، والفقرة ١٠ من القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، والفقرة ٥ من القرار ٢١٩١ (٢٠١٤)، والفقرة ٥ من القرار ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، والفقرة ٥ من القرار ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، والفقرة ٦ من القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، والفقرة ١٢ من القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، والفقرة ٦ من القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً بانتظام، كل ٦٠ يوماً على الأقل، بشأن تنفيذ القرارات من قبل جميع أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية.

٢ - وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى البيانات المتاحة لوكالات منظومة الأمم المتحدة والبيانات المستقاة من حكومة الجمهورية العربية السورية ومصادر أخرى ذات صلة. أما البيانات الواردة من وكالات منظومة الأمم المتحدة بشأن المساعدات الإنسانية التي قامت بإيصالها، فتتعلق بشهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

ثانياً - التطورات الرئيسية

الإطار ١

النقاط الرئيسية: كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩

١ - لا تزال هناك مخاوف جدية إزاء حماية المدنيين في منطقة هجين الواقعة جنوب شرق محافظة دير الزور، حيث استمرت العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وإزاء ضمان سلامة زهاء ٢٥ ٠٠٠ شخص نزحوا من هذه المنطقة إلى مخيم الهول، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.



٢ - وما زالت الحالة الإنسانية في مستوطنة الركبان المؤقتة آخذة في التدهور، وأصبح إيصال المزيد من المساعدة الإنسانية إلى المنطقة أمراً مُلحاً للغاية. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت تجري الاستعدادات النهائية لإرسال قافلة معونة كبيرة إلى الركبان لتقدم مساعدة شاملة لما يقرب عددهم من ٤٢٠٠٠ شخص.

٣ - وأدت السيول والبرد القارس إلى تفاقم معاناة الملايين من الناس المحتاجين في معظم أنحاء البلد، حيث تعرض العديد من مخيمات النازحين في المنطقة الشمالية الشرقية والشمالية الغربية لسيول عارمة أسفرت عن تدمير المآوى ونزوح ثانٍ لأشخاص هم بالفعل من أشد الفئات ضعفاً.

٤ - وازدادت حدة القلق إزاء احتمال التصعيد العسكري في إدلب في إثر التغييرات في السيطرة على الأرض، التي طرأت على مدى الفترة المشمولة بالتقرير مما أدى إلى زيادة تعقيد البيئة التشغيلية للمنظمات الإنسانية. كما أدى تعليق التمويل المقدم من بعض الجهات المانحة بغرض الاضطلاع بأنشطة إسعاف المصابين والمرتبطة بالشواغل الناجمة عن التغييرات في السيطرة على الأرض، إلى انخفاض تغطية الخدمات الصحية في بعض المناطق الواقعة في الشمال الغربي من البلد.

٥ - وما برحت المنظمات الإنسانية تُبلِّغ عن شن هجمات على المرافق التعليمية والطبية وتُحقِّق فيها، وقد تم التأكد من وقوع أربع هجمات على المدارس وأربع هجمات على المستشفيات، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦ - وواصلت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها مد يد العون إلى الملايين من الأشخاص المحتاجين في سائر أنحاء الجمهورية العربية السورية. وشملت المساعدة الإنسانية التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة توفير الأغذية لما يقرب عددهم من ٣,٣٧ ملايين شخص وسطياً ممن هم بحاجة إلى المعونة كل شهر، وتوفير العلاجات الصحية والطبية لما يقرب عددهم من ٣ ملايين شخص في جميع أنحاء البلد.

٧ - وفي العديد من المناطق التي تغيرت السيطرة عليها في عام ٢٠١٨، بما في ذلك المواقع الكائنة في الغوطة الشرقية، وفي الجهة الجنوبية الشرقية من إدلب، وشمال ريف حمص، والجزء الجنوبي من الجمهورية العربية السورية، ظلَّ من الصعب وصول المساعدات الإنسانية إليها على نحو مستمر وقابل للتنبؤ به بسبب عدد من القيود، بما في ذلك القيود الإدارية وانعدام الأمن.

٨ - وتواصل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى أكثر من ٧٠٠٠٠٠ شخص كل شهر في شمال شرق الجمهورية العربية السورية، بمن فيهم الوافدون في الآونة الأخيرة إلى مواقع النازحين. ومما يثير القلق لدى المنظمات الإنسانية حالة عدم اليقين التي تكتنف البيئة التشغيلية التي تعمل بها، ولا سيما في سياق التصريحات التي صدرت مؤخراً بشأن التعديلات المحتمل إدخالها على عمليات الانتشار العسكري في شمال شرق البلد.

٣ - وطيلة شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، أفيد عن وقوع أعداد كبيرة من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين في منطقة هجين والمناطق المحيطة بها في جنوب شرق محافظة دير الزور بسبب الضربات الجوية والقتال العنيف بين قوات سوريا الديمقراطية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وخلال هذه الفترة، تم نقل حوالي ٢٥٠٠٠ شخص من هجين إلى مخيم الهول

في محافظة الحسكة، على بعد ٣٠٠ كيلو متر إلى الشمال. ومعظم الأشخاص الذين فرّوا من هجين هم من النساء والأطفال والمسنين. وأُبلغ عن تعرضهم لظروف قاسية للغاية على طول رحلتهم على الطريق صوب الشمال، بما في ذلك البرد القارس والافتقار إلى الغذاء والماء والمأوى والخدمات الصحية. وبحلول أوائل شباط/فبراير، أفادت التقارير عن وفاة ٣٩ طفلاً على الأقل إما في أثناء رحلتهم على الطريق صوب الشمال أو بُعيد وصولهم إلى مخيم الهول، وتعزى معظم الوفيات إلى الانخفاض الشديد في درجة حرارة الجسم نتيجة التعرض للبرد القارس وعدم إمكانية الحصول على الرعاية الصحية في أثناء رحلتهم الشاقة صوب الشمال.

٤ - وأدى تدفق الوافدين الجدد بمعدل سريع إلى مخيم الهول إلى ارتفاع في عدد قاطنيه بمعدل ثلاثة أضعاف على مدى الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من توسيع نطاق المساعدة الإنسانية المقدمة في المخيم، فإن وصول المساعدات الإنسانية إلى منطقة هجين نفسها وإلى النازحين عابري السبيل لا يزال محدوداً جداً، ويعزى ذلك جزئياً إلى انعدام الأمن والنزاع الدائر. وشملت الشواغل المتعلقة بالحماية القيود المفروضة على حرية التنقل وإعراق العديد من هؤلاء الوافدين إلى مخيم الهول عن تفضيلهم الانتقال إلى مواقع أخرى، لأسباب تعزى في معظم الحالات إلى الرغبة في التواصل مع أفراد الأسرة أو الأصدقاء في محافظة دير الزور.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدهورت الأوضاع الإنسانية إلى حد كبير في مستوطنة الركبان المؤقتة على الحدود بين الجمهورية العربية السورية والأردن. فقد أدى الطقس البارد إلى تفاقم الحالة المتردية أصلاً، حيث يواجه ما يقدر عددهم بـ ٤٢ ٠٠٠ شخص، الغالبية العظمى منهم من النساء والأطفال، حالات نقص متزايدة في السلع الأساسية، ومحدودية فرص الحصول على خدمات الرعاية الطبية والخدمات الأساسية الأخرى. وأفيد بأن ما لا يقل عن ثمانية أطفال صغار لقوا حتفهم في المستوطنة بحلول منتصف كانون الثاني/يناير.

٦ - وفي أوائل كانون الثاني/يناير، وقعت اشتباكات مسلحة بين هيئة تحرير الشام وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة المنتشرة في محافظتي حلب وإدلب، ونشبت قتال بالقرب من مخيمات النازحين ووردت تقارير تفيد بوقوع إصابات في صفوف المدنيين في عدد من المواقع. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أفادت التقارير بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار، مع وجود مؤشرات تدل على أن هيئة تحرير الشام وسّعت منطقة نفوذها في الشمال الغربي من البلد. كما أُفيد عن استمرار القتال بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة في إدلب والمناطق المحيطة بها والواقعة في الشمال الغربي من البلد، بما فيها المناطق التي يُفهم بأنها تقع ضمن المنطقة المنزوعة السلاح المنشأة بموجب الاتفاق الذي أعلن عنه الاتحاد الروسي وتركيا في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (انظر S/2018/852). وواصلت المنظمات الإنسانية تسليط الضوء على الآثار الكارثية التي يجتعل أن تنجم عن القيام بعملية عسكرية كبيرة في منطقة إدلب.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألحقت السيول العارمة أضراراً بالعديد من المواقع في الشمال الغربي والشمال الشرقي من الجمهورية العربية السورية، وكانت مواقع النازحين من بين المواقع الأكثر تضرراً. وتشير تقديرات المنظمات الإنسانية إلى أن أكثر من ٧٠ في المائة من مخيم العريشة في محافظة الحسكة قد عُمرت بمياه السيول التي حدثت في أواخر كانون الثاني/يناير، مما اضطر أكثر من ١ ٠٠٠ أسرة إلى مغادرة خيامها. وتضررت مواقع أخرى للنازحين من جراء السيول التي حدثت في

كانون الثاني/يناير، وشملت مخيم الكرامة في أطمة بالقرب من الحدود بين الجمهورية العربية السورية وتركيا، ومخيمات صلاح الدين والهبل والشهداء في حرية الجوز والزوف في غرب محافظة إدلب. ولحقت أضرار مباشرة بما يقرب عددهم من ٨٢ ٠٠٠ من النازحين في المنطقة الشمالية الغربية وحدها، وكانت مقاطعتا الأتارب والزربة في محافظة حلب من بين أكثر المناطق تضررا.

٨ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أشار المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ستافان دي ميستورا إلى أنه لم يتسن بعد تأليف لجنة دستورية تكون متوازنة وذات مصداقية وشاملة بما فيه الكفاية، كجزء من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

٩ - وياشر المبعوث الخاص الجديد للأمين العام إلى سورية، غاير بيدرسن، مهامه في ٧ كانون الثاني/يناير. وأكد من جديد التزام الأمم المتحدة المضي قدما في عملية سياسية بقيادة سورية وفقا لما نص عليه قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبالاسترشاد ببيان جنيف لعام ٢٠١٢. وأجرى السيد بيدرسن مشاورات مع أعضاء حكومة الجمهورية العربية السورية في دمشق ومع أعضاء لجنة التفاوض التابعة للمعارضة السورية في الرياض، وكذلك مع المحاورين الإقليميين والدوليين في جنيف وفي العواصم.

الحماية

١٠ - على الرغم من حدوث تراجع نسبي في حدة أعمال العنف بصفة عامة، ظل المدنيون في أجزاء عديدة من الجمهورية العربية السورية يتضررون بشدة من جراء الآثار المباشرة وغير المباشرة للأعمال العدائية. إذ ما زالت الغارات الجوية والبرية تتسبب في مقتل المدنيين وإصابتهم وإلحاق الأضرار بكثير من البنى التحتية المدنية وتدميرها في شرقي دير الزور بوجه خاص. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن تنظيم الدولة الإسلامية في شرق دير الزور يواصل بصورة منهجية ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وإساءات لحقوق الإنسان. ففي المناطق الواقعة تحت سيطرة التنظيم، أفادت التقارير بأنه نُفذ سلسلة من أعمال القتل التي تستهدف المدنيين الذين يُعتقد التنظيم بأنهم يعارضون أيديولوجيته أو أنهم ينتمون لجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة، المدعومة من الولايات المتحدة أو أنهم يزودونها بالمعلومات. وهناك عدد غير معروف من المدنيين لا يزالون محاصرين في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم، وممنوعين من الفرار إلى مناطق أخرى ويجري فعليا استغلالهم كدروع بشرية.

١١ - ووجد العديد من المدنيين الذين تمكنوا من الفرار من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية أنفسهم في مخيمات النازحين أو في المواقع الكائنة في المناطق التي تسيطر عليها جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة، والتي تسود فيها أوضاع مزرية تتمثل في محدودية الحصول على الغذاء والماء والخدمات الطبية، مقترنة بقيود كثيرة على حرية التنقل. وسلّطت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني المعنية بالحماية الضوء على عدد من الشواغل الإضافية فيما يتعلق بالنزوح من منطقة هجين، من بينها إجراءات مطولة تتعلق بالتفتيش الأمني، والنقل القسري من جانب جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة ومصادرة الوثائق.

١٢ - وازدادت حدة القصف المدفعي الأرضي في الشمال الغربي من البلد، ووردت كذلك تقارير تفيد بحدوث عمليات قصف مدفعي شبه يومية على طول الخطوط الأمامية في شمال حماه وجنوب شرق إدلب وغرب حلب. ولوحظت أيضا زيادة في استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة في مختلف المناطق في الشمال

الغربي والشمال الشرقي. ولا يزال عدد الإصابات في صفوف المدنيين وحجم الدمار الذي يلحق بالبنى التحتية المدنية يشكلا مؤشرا قويا على احتمال ألا تكون القواعد الأساسية المتمثلة في التمييز والتناسب والاحتياط، وبالأخص الحظر المفروض على شن الهجمات العشوائية، قد احترمت.

١٣ - وفي إدلب والمناطق المحيطة بها، استمر الإبلاغ عن تفشي الفوضى والإجرام، بما في ذلك من جانب هيئة تحرير الشام. فقد جرى اختطاف أو احتجاز المدنيين، بمن فيهم الناشطون في مجال حقوق الإنسان، ومقدمو الخدمات الصحية والصحفيون، إما للاشتباه في انتمائهم إلى حكومة الجمهورية العربية السورية أو لانتقادهم هيئة تحرير الشام. وأُبلغ أيضا عن حالات اختطاف تقوم بها عصابات إجرامية للحصول على فدية. ولا يزال مصير ومكان العديد من المختطفين مجهولا.

١٤ - وفي إدلب، تستهدف هيئة تحرير الشام، فيما يبدو، مجتمعات محلية من جماعات إثنية أو دينية معينة. ففي كانون الأول/ديسمبر، وثقت مفوضية حقوق الإنسان تقارير تفيد بقيام هيئة تحرير الشام بالاستيلاء على منازل وأراضي وممتلكات المسيحيين والشيعة المدنيين الغائبين الذين إما فروا من العنف الدائر في المحافظة أو نزحوا في أعقاب اتفاقات "وقف إطلاق النار والمصالحة" التي تبرمها القوات الحكومية وحلفائها، وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة، بما فيها هيئة تحرير الشام. وتلقت المفوضية تقارير تفيد بأن هيئة تحرير الشام أصدرت إشعارات تعلن فيها اعتبار جميع ممتلكات الأسر المسيحية التي فرّت من العنف في مدينة إدلب، بمثابة "غنائم حرب". وكان أصحاب المنازل المسيحيون قد تركوا منازلهم، في العديد من الحالات، في رعاية الجيران والأصدقاء. وتفيد التقارير بأن هيئة تحرير الشام أعطت المستأجرين في حي الكنيسة في مدينة إدلب إنذاراً نهائياً مدته ثلاثة أيام إما أن يسجلوا هذه المنازل وإما أن يُخلوها.

١٥ - وفي محافظة درعا، ما زالت مفوضية حقوق الإنسان تتلقى تقارير عن قيام القوات الحكومية باعتقال المدنيين، الأمر الذي قد يرقى، في بعض الحالات، إلى درجة الاعتقال والاحتجاز التعسفيين. ووثقت المفوضية أسماء ٤٥٢ من الأفراد الذين احتجزوا في الفترة بين ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بمن فيهم ١٣٦ شخصاً من المدنيين، ثلاثة منهم من النساء، و ١١٥ شخصاً من مقاتلين سابقين. ولا تزال أسباب هذه الاعتقالات غير واضحة. وفي كثير من الأحيان، لا يُبلّغ الأقارب عن احتجاز أفراد أسرهم أو مكان احتجازهم، مما يثير شواغل بشأن ما إذا كانت الإجراءات القانونية الواجبة قد اتبعت بصورة كافية في جميع الحالات، وما إذا كانت جميع الحقوق ذات الصلة قد مُنحت لهم على النحو المطلوب بموجب القانون الدولي.

١٦ - وظلت الأسلحة المتفجرة تستهدف المناطق المأهولة بالسكان فتقتل وتجرح الأشخاص المدنيين وتدمر البنى التحتية الحيوية وتلحق بها الأضرار. وأدى التلوث بالمتفجرات الخطرة في عدد من المناطق المأهولة بالسكان إلى قتل وإصابة الأشخاص المدنيين وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية. وأدى استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في بعض المناطق إلى استفحال مخاطر المتفجرات وإعاقة عمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

١٧ - واستمرت الهجمات على المرافق التعليمية، حسبما أفادت المنظمات الإنسانية. ففي ١ كانون الأول/ديسمبر، أصابت عمليات القصف المدفعي على بلدة التّح في محافظة إدلب، مجمعاً يضم ثلاث مدارس (هي مدرسة المحبة ومدرسة وليد الحمد، ومدرسة التّح) وتسببت في إلحاق أضرار جسيمة في المباني.

وأعلنت "مديرية التعليم" التابعة لجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة في إدلب عن إغلاق المدارس في بلدة التّح وريفها لمدة أربعة أيام بسبب ذلك الحادث والتهديدات المستمرة. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، تعرضت مدرسة ابن زيدون الابتدائية في مدينة أعزاز في ريف حلب لأضرار جسيمة وأصبحت غير صالحة للخدمة، وذلك بسبب انفجار أجهزة متفجرة يدوية الصنع كانت محمولة على مركبة، أفادت التقارير بأنها كانت تستهدف مبنى المجلس المحلي. وأبلغ عن وقوع العديد من الإصابات في صفوف المدنيين. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، تعرضت مدرسة حطّين في بلدة جرحناز في محافظة إدلب لأضرار من جراء القصف المدفعي. ولم تردّ أنباء عن سقوط ضحايا. وفي ١ كانون الثاني/يناير، أصابت قذيفة هاون مدرسة في حي شارع النيل في مدينة حلب. وألحقت قذيفة الهاون أضراراً بمختبر. ولم يُبلّغ عن وقوع إصابات في المدرسة باعتبارها كانت مغلقة في ذلك الوقت. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أفادت التقارير بأن "مكتب التعليم" في مدينة جرابلس في محافظة حلب، أعلن عن إغلاق المدارس بسبب تدهور الوضع الأمني في المنطقة.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ نظام مراقبة المحطات على مرافق الرعاية الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية عن أربع حالات سجّل فيها وقوع هجمات على مرافق وأصول الرعاية الصحية. ومن أهم تلك المحطات الهجوم بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبة الذي وقع في مدينة أعزاز المشار إليه أعلاه، الذي تسبب بالإضافة إلى إلحاق الضرر بمدرسة ابتدائية، في إلحاق أضرار هيكلية كبيرة في مستشفى للأمراض العقلية وفي مركز للأطراف الاصطناعية. وقد تبين من تحليل بيانات نظام مراقبة المحطات المسجلة خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٨ وجود ارتباط واضح بين اشتداد حدة النزاع وزيادة المحطات على أصول ومرافق الرعاية الصحية، ولربما كان تعرض مستشفى ميداني لضربة جوية وشن هجوم بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على سيارة إسعاف في دير الزور من ضمن الحوادث الأكثر جسامة المسجلة خلال تلك الفترة. وأشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن هذه البيانات تدل على تجاهل التزامات توفير الحماية للعاملين في المجال الطبي والأهداف الطبية في حالات النزاع وفقاً لما ينص عليه القانون الدولي الإنساني.

الاستجابة الإنسانية

١٩ - واصلت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مدّ يد العون إلى الملايين من الأشخاص المحتاجين في سائر أنحاء الجمهورية العربية السورية. وشملت المساعدة الإنسانية التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة توفير الأغذية لما يقرب عددهم من ٣,٣٧ ملايين شخص وسطياً ممن هم بحاجة إلى المعونة كل شهر، وتوفير العلاجات الصحية والطبية لما يقرب عددهم من ٣ ملايين شخص في جميع أنحاء البلد (انظر الجدول ١).

الجدول ١

متوسط عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة كل شهر من الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى بجميع السبل في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية: كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كانون الثاني/يناير ٢٠١٩

المنظمة	متوسط عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة كل شهر
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	١٠٢ ٠٠٠
المنظمة الدولية للهجرة	١١٨ ٠٠٠
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٢ ٣٤٠ ٠٠٠
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٥٢٧ ٠٠٠
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٨٣٠ ٠٠٠
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	٣٥٠ ٠٠٠
برنامج الأغذية العالمي	٣ ٣٧٥ ٠٠٠
منظمة الصحة العالمية	٢ ٩١٥ ٠٠٠

٢٠ - وشملت المساعدة الإنسانية التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة من داخل الجمهورية العربية السورية توفير الأغذية لما يبلغ عددهم ٢,٨١ مليون شخص وسطياً كل شهر. وهناك ما يزيد عددهم عن ٣,٨ ملايين شخص تلقوا إمدادات بالمياه وخدمات ولوازم الصرف الصحي والنظافة الصحية في جميع أنحاء البلد. وتلقى نحو ٢,٤ مليون من الأطفال والأمهات خدمات الرعاية الصحية الأولية وخدمات التحصين. وعلاوة على ذلك، استفاد ما يناهز ٦٦٠ ٠٠٠ شخص من خدمات الحماية والدعم النفسي - الاجتماعي ومن خدمات حماية الطفل. كما شملت عمليات الأمم المتحدة من داخل الجمهورية العربية السورية توفير العلاجات الصحية والطبية لما يقرب عددهم من ٢,٥ مليون شخص في جميع أنحاء البلد. وأطلقت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام مشروعها الأول من دمشق منذ فتح مكتبها هناك في عام ٢٠١٨، وشرعت بتدريب ٢٥ من الشباب السوريين، نساءً ورجالاً، على التوعية بمخاطر المتفجرات، استكمالاً للأنشطة الإنسانية المتعلقة بالألغام الجارية في شمال غرب البلد.

٢١ - وكجزء من الاستجابة الإنسانية على نطاق البلد، واصلت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص كل شهر في المحافظات الثلاث في شمال شرق الجمهورية العربية السورية. وشمل ذلك دعم بعض أشد الفئات ضعفاً في مخيمات النازحين، مثل أولئك الذين نزحوا في الآونة الأخيرة في إثر القتال العنيف الذي دار في آخر المعازل التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في منطقة هجين الواقعة في جنوب شرق محافظة دير الزور. وفي مخيم الهول، تم إنشاء أفرقة استجابة تعمل على مدار الساعة لاستقبال النازحين حديثاً، وللقيام على وجه السرعة بتحديد أكثرهم ضعفاً وتقديم المساعدة العاجلة لهم، بما في ذلك الدعم الطبي والحماية وإحالة الحالات الطبية الحرجة إلى المستشفيات القريبة لتلقي العلاج. وتم توسيع نطاق المساعدة الصحية من خلال المراكز الصحية الجديدة والعيادات المتنقلة، والقيام بحملة لتلقيح جميع الوافدين الجدد وتوفير التغذية والدعم النفسي - الاجتماعي لهم. كما تلقت الأسرُ الغذاء والمأوى والمساعدة المتعلقة بالاستعداد لفصل

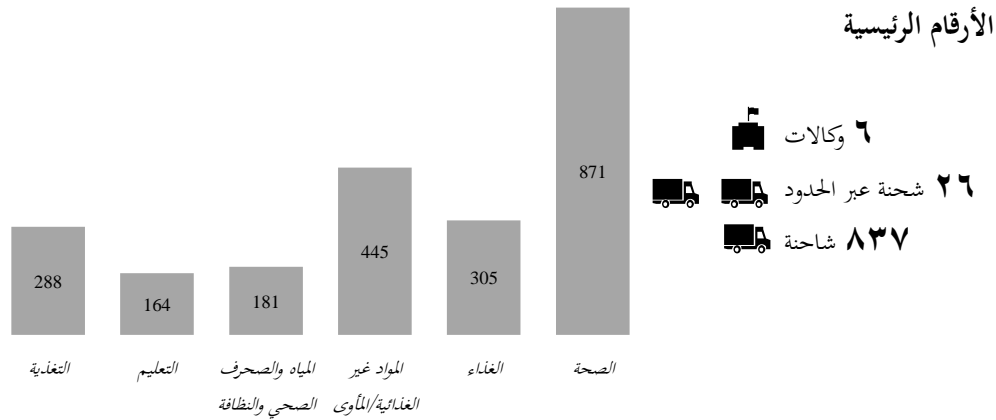
الشتاء، ويجري حالياً توزيع مجموعات من لوازم النظافة الصحية وأجهزة التدفئة الضرورية جداً في طقس الشتاء القارس. ويعمل الشركاء في المجال الإنساني على توسيع الطاقة الاستيعابية للمخيم على وجه السرعة لاستضافة الوافدين الجدد.

٢٢ - واستمرت عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود بموجب أحكام قرارات مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) (انظر الجدول ٢). وعملاً بأحكام هذه القرارات، أخطرت الأمم المتحدة السلطات السورية مسبقاً بكل شحنة من الشحنات، بما في ذلك محتواها ووجهتها وعدد من يتوقع أن يستفيدوا منها. وفي كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، قامت ٨٣٧ شاحنة (٢٦ شحنة) بإيصال المساعدة المنقذة للحياة إلى أكثر من مليون شخص من خلال عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود (انظر الشكل ١).

الشكل ١

عدد المستفيدين، بحسب المجموعات، من المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة وشركائها عن طريق عمليات إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (المتوسط الشهري)

(بالآلاف)



الجدول ٢

عدد المستفيدين المستهدفين بعمليات إيصال المساعدات عبر الحدود حسب مجال المساعدة والمنطقة: كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (المتوسط الشهري)

المحافظة	المنطقة	التعليم	الغذاء	الصحة	المواد غير الغذائية/المأوى	التغذية	الصحية	توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة
حلب	الباب	-	-	٣٥٠٠	-	-	-	-
حلب	أعزاز	-	٣٨٠٦٥	١٣٦٩٨٤	١٠١٨٣٧	٨٨٠٥٨	٢٥٣٧٩	-
حلب	جرابلس	-	-	١٥٠٠	١٨٠١٢	-	-	-
حلب	جبل سمعان	٨٧٦٠	١٨٥٦٥٥	٨٨٠٠٠	-	-	-	-
الحسكة	القامشلي	١٤١٠٠	-	١١٥٠٠٠	٢٨٥٠٠	٦٨٠٠٠	٣٠٠٠٠	-
حمه	الصقيلية	-	-	٢٥٠٠	-	-	-	-
حمه	حمه	-	-	١٠٠٠٠	-	-	-	-
إدلب	معرة النعمان	-	٣٤٩٨٨	٧٤١٠٠	١٨١٩٠	-	-	-
إدلب	أرجم	-	٣٠٠٠٠	٣٢٤٠٠	١٥٧٢٨	-	-	-
إدلب	حارم	٥٣١٧	-	٣٠٤٦٤٨	١٧٢١٦٥	١٣٢١٠٥	٩٧٠٦٠	-
إدلب	إدلب	١٣٥٩٦٠	١٦٥٥٠	٦٤٠٠٠	٨٥٧٤٨	-	٢٨٢٢٠	-
إدلب	جسر الشغور	-	-	٣٨٠٠٠	٤٨٩٦	-	-	-

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافق الاتحاد الروسي الأمم المتحدة بنشرات إعلامية صادرة عن مركز المصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية، يعرض فيها المساعدة الغوثية المقدمة على الصعيد الثنائي. كما واصلت دول أعضاء أخرى تقديم المساعدة الإنسانية الثنائية وغير ذلك من أشكال المساعدات الإنسانية.

وصول المساعدات الإنسانية

٢٤ - يتطلب تقديم المساعدة الإنسانية توفير إمكانية وصول آمنة ومستمرة في الوقت المناسب وبلا عوائق للأمم المتحدة وجميع الشركاء في المجال الإنساني. ويتسم مشهد وصول المساعدات في الجمهورية العربية السورية بالتعقيد في ظل وجود مجالات مختلفة تقدم فيها الخدمات بطرق مختلفة، وأنواع مختلفة من الخدمات تتطلب طرائق عمل مختلفة. ويُعدّ الوصول أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للعمل الإنساني الميداني، الذي يعتمد على توفر القدرة على تقييم الاحتياجات، ورصد الأثر وتقييمه، بسبل منها التواصل المنتظم المباشر مع السكان المتضررين.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة من داخل الجمهورية العربية السورية إلى ملايين المحتاجين في آلاف المواقع في جميع أنحاء البلد. ونشر في البلد ما يزيد على ١٧٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة، مع وجود أكثر من ٥٠٠ موظف في تسعة مراكز خارج دمشق (حلب ودرعا ودير الزور وحمه وحمص واللاذقية والقامشلي والسويداء وطرطوس). ومن خلال هذه المراكز، تتم عمليات إيصال المعونة عن طريق نقاط توزيع ثابتة، وأفرقة متنقلة، وقوافل موجهة.

٢٦ - وينفذ العديد من عمليات إيصال المعونة من خلال شركاء وطنيين، ولا سيما الهلال الأحمر العربي السوري. وتنتشر الأمم المتحدة بانتظام إلى جانب الهلال الأحمر العربي السوري للقيام بمهام منها إجراء التقييمات، ومرافقة شحنات المساعدات، والمتابعة مع بعثات الرصد والتقييم. وفي كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، نفذت الأمم المتحدة مئات البعثات في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. وبعض هذه البعثات تطلب موافقة رسمية (انظر الجدول ٣ والأشكال الثاني إلى الرابع)، في حين نُشرت بعثات أخرى كجزء من اتفاقات أعم مع حكومة الجمهورية العربية السورية لا تقتضي الحصول على تراخيص للقيام ببعثات فردية، بما في ذلك في المواقع التي منحت عنها موافقة عامة (وهي غير مدرجة في الجدول ٣).

الجدول ٣

طلبات وصول الأمم المتحدة الخاصة ببعثات فرادى الوكالات: كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩

نوع الطلب	العدد المطلوب	العدد الموافق عليه	النسبة المئوية الموافق عليها
بعثات التقييم	٣١	١٤	٤٥
البعثات المرافقة لعمليات إيصال المعونة	٢١	١١	٥٢
بعثات الرصد	١٠٠	٤٢	٤٢
بعثات الأمن وبعثات أخرى	٤٨	١٢	٢٥
المجموع	٢٠٠	٧٩	٤٠

الشكل الثاني

طلبات وصول الأمم المتحدة الخاصة ببعثات فرادى الوكالات، مبيّنة حسب نوع البعثة المطلوبة: كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩

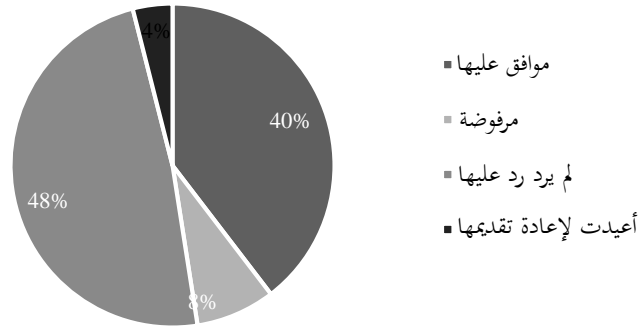
(نسبة مئوية)



الشكل الثالث

طلبات وصول الأمم المتحدة الخاصة ببعثات فرادى الوكالات، مبينة حسب الردود الواردة:
كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩

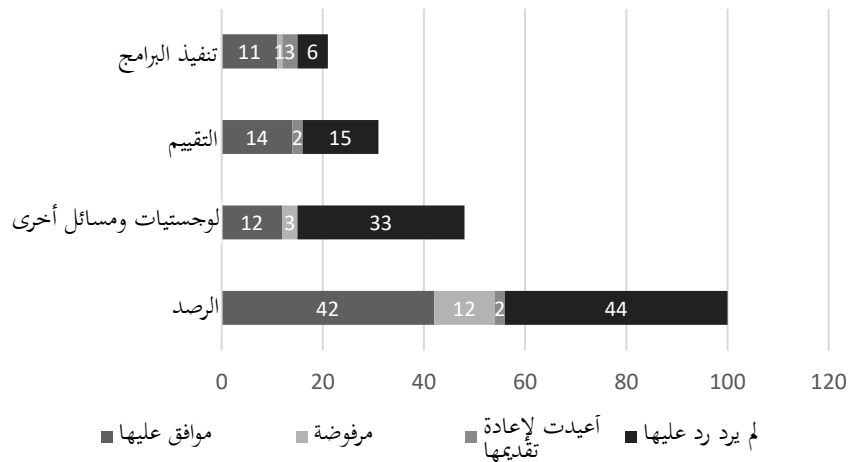
(نسبة مئوية)



الشكل الرابع

طلبات وصول الأمم المتحدة الخاصة ببعثات فرادى الوكالات، مبينة حسب نوع البعثة المطلوبة
والردود الواردة: كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩

(نسبة مئوية)



٢٧ - وظلت الأمم المتحدة تواجه صعوبات في الوصول بسبب عدد من القيود، بما في ذلك القيود الإدارية وانعدام الأمن. ولا يزال ١,١٦ مليون شخص يعيشون في مناطق صنفها الأمم المتحدة باعتبارها مناطق يصعب الوصول إليها. ومن ضمن ٢٠٠ طلب قدمتها الأمم المتحدة للاضطلاع ببعثات إنسانية أشير إليها في الجدول ٣، هناك ١١٤ طلبا إما لم يرد عليها أو رفضت. وقد أثر ذلك تأثيرا كبيرا في

وصول الأمم المتحدة إلى بعض مواقع محددة اشتدت فيها كثيرا الحاجة إلى المساعدة، بما في ذلك في الغوطة الشرقية، وجنوب غرب إدلب، والجزء الجنوبي من الجمهورية العربية السورية.

٢٨ - وتواصلت الدعوة إلى التعجيل بإرسال المزيد من المساعدة الإنسانية إلى الركبان على مستويات متعددة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسمح لقافلة إنسانية بالمضي قدماً عقب موافقة حكومة الجمهورية العربية السورية عليها شفهيًا في ٢٧ كانون الثاني/يناير، بتيسير من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وفي نهاية كانون الثاني/يناير، كانت الأمم المتحدة وهيئة الهلال الأحمر العربي السوري تستعدان لإرسال أكبر قافلة معونة مشتركة بين الوكالات خلال العملية الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، تضم ١٣٣ شاحنة و ٣٠٠ موظف ومتطوع. وهذه القافلة ستقوم بإيصال أغذية وأدوية ومعدات طبية ومستلزمات للحماية من الجو البارد و مواد للإيواء ومجموعات لوازم صحية للنساء والفتيات، و مواد تغذوية ولوازم تعليمية. وسيواصل الموظفون تنفيذ برنامج التلقيح الذي استهل في القافلة السابقة إلى الركبان في تشرين الثاني/نوفمبر، وسيقومون بإجراء دراسة استقصائية لنوايا النازحين داخليا في هذا الموقع، من أجل دعم التخطيط القائم على الأدلة فيما يتعلق بإيجاد حلول دائمة للأشخاص في هذه المستوطنة على المدى الطويل.

٢٩ - ويظل تقديم المساعدة على طول الطريق إلى مخيم الهول - بما في ذلك في مواقع التفتيش - أولوية حاسمة، ولكن القيود المفروضة على إمكانية الوصول وانعدام الأمن أديا إلى الحد من الجهود الرامية إلى الاستجابة لمن هم في أمس الحاجة. واستمر التواصل مع الأطراف التي تسيطر على المناطق المعنية وتواصلت الدعوة لدى هذه الأطراف.

٣٠ - وفي المنطقة الشمالية الغربية، لم يُفد بأن اتساع نطاق سيطرة هيئة تحرير الشام يشمل معظم محافظة إدلب والمناطق المحيطة بها أسفر عن تغيير كبير في مستويات وصول المساعدات الإنسانية، غير أنه استمر في الإفادة بوقوع حوادث تدخل. ومع ذلك، فإن تعليق بعض الجهات المانحة للتمويل من أجل تحقيق الاستقرار، وفي إحدى الحالات، للأنشطة الإنسانية في ارتباط بالتغيرات في السيطرة أدى بالفعل إلى انخفاض في مستوى تغطية الخدمات الرئيسية للمدنيين في بعض المناطق. وبوجه عام، يقدر أن تعليق الأموال كان له تأثير على ١٥ في المائة من الاستشارات الطبية، إذ جرى تعليق مرتبات نحو ١٤٠٠ من العاملين في المجال الصحي - نصفهم من الأطباء والمرضى والفنيين الطبيين. وأفيد أيضا أن الأموال المعلقة تدعم مصروفات تشغيل ١٤ مستشفى و ٨٠ سيارة إسعاف.

٣١ - وواصلت آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية عملياتها المأذون بها بموجب قرارات مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧). وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اتخذ قرار مجلس الأمن ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، الذي يقضي بتمديد الإذن الممنوح لعمليات المساعدة الإنسانية عبر الحدود لمدة سنة أخرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت الآلية قيام ست وكالات تابعة للأمم المتحدة بإيصال ٢٦ شحنة نقلتها ٨٣٧ شاحنة عبر ثلاثة معايير حدودية: ١٣ شحنة من باب الهوى (٦٣٥ شاحنة)؛ و ١١ شحنة من باب السلام (١٩٢ شاحنة)؛ وشحنتان من اليعربية (١٠ شاحنات). ولم تُثر أي شواغل أو أسئلة بشأن الطبيعة الإنسانية للشحنات المرسله. وأخطرت الأمم المتحدة حكومة الجمهورية العربية السورية بجميع الشحنات قبل ٤٨ ساعة من موعدها. وظلت الآلية تستفيد من علاقات التعاون الممتازة مع حكومات الأردن وتركيا والعراق.

التأشيرات والتسجيل

٣٢ - تواصل الأمم المتحدة العمل مع حكومة الجمهورية العربية السورية للسماح بمنح التأشيرات للموظفين في الوقت المناسب (انظر الجدول ٤).

الجدول ٤

طلبات التأشيرات للأمم المتحدة: كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩

نوع الطلب	العدد المطلوب	العدد الموافق عليه	العدد المرفوض	العدد قيد الانتظار
التأشيرات المطلوبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير	١١٨	٧١	١١	٣٦
التجديدات المطلوبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ^(أ)	١٦٧	١٠٧	-	٥٩
التأشيرات التي لم يثبت فيها والتي تعود إلى ما قبل الفترة المشمولة بالتقرير	٢٠	٢٠	-	-
التجديدات التي لم يثبت فيها والتي تعود إلى ما قبل الفترة المشمولة بالتقرير	٥٩	٥٩	-	-

(أ) سحبت الأمم المتحدة طلبا واحدا للتجديد.

٣٣ - ويوجد ما مجموعه ٢٤ منظمة غير حكومية دولية مسجلة لدى الحكومة للعمل في البلد.

سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأماكن عملهم

٣٤ - واصلت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تنفيذ برامج في المناطق المتضررة من الاشتباكات المتكررة بين أطراف النزاع، ومن الغارات الجوية، ومن التبادل المنتظم لنيران المدفعية غير المباشرة ومن هجمات أخرى. ويعمل موظفو الإغاثة الإنسانية أيضا في مناطق شديدة التلوث بالذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية.

٣٥ - ومنذ بداية النزاع، أُفيد بمقتل المئات من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، منهم ٢٢ من موظفي الأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كان ١٨ منهم من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ و ٦٦ من موظفي ومتطوعي الهلال الأحمر العربي السوري؛ و ٨ من موظفي ومتطوعي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وأُفيد بمقتل العديد من موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية أيضا. واختطف موظف تابع لمنظمة غير حكومية من أجل الحصول على فدية في محافظة إدلب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وعثر عليه مقتولا بعد عدة أسابيع.

٣٦ - وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان ما مجموعه ٣٠ من موظفي وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها قيد الاحتجاز أو في عداد المفقودين (موظف واحد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وموظف واحد من صندوق الأمم المتحدة للسكان، و ٢٨ من موظفي الأونروا).

ثالثا - الملاحظات

٣٧ - بعد مرور ثمانية أعوام تقريبا على بداية الأزمة الانسانية في الجمهورية العربية السورية، لا يزال نحو ١١,٧ مليون سوري داخل حدود البلد بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، بينما تم تسجيل قرابة ٥,٧ ملايين لاجئ سوري في البلدان المجاورة. ويتعين أن يظل المجتمع الدولي منحرفا في دعم الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية وضمان الحماية، وإيجاد حلول سلمية للنزاع في نهاية المطاف. وسيكون مؤتمر بروكسل الثالث بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، المقرر عقده في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس، فرصة لتقييم المجالات التي أحرز فيها تقدم، وتوحيد الصف وراء الأولويات الرئيسية لعام ٢٠١٩. ويجب أن يكون الشعب السوري والمجتمعات المحلية السورية والمجتمع المدني السوري في صميم هذه الجهود.

٣٨ - وأشعر بجزع بالغ إزاء التقارير المستمرة التي تفيد بسقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين من جراء الغارات الجوية والقتال البري في شرق دير الزور، ووجود ظروف مروعة يعاني منها عشرات الآلاف من الناس - معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن - الذين نزحوا من المنطقة، بعد أن عانوا معاناة لا يمكن تصورها على يد تنظيم الدولة الإسلامية. وأحث جميع الأطراف المشاركة في عمليات عسكرية في شرق دير الزور، وفي جميع أنحاء البلد، على احترام المدنيين والبنى التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، وعلى اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق ضرر بالمدنيين. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للأطراف أن تتيح للمدنيين التنقل بحرية ويجب عليها أن تكفل استقبال الأشخاص النازحين قسرا في ظروف مرضية من حيث المأوى والنظافة والصحة والسلامة والتغذية، وأن تيسر عمل المنظمات الإنسانية، بما في ذلك في أي نقطة تفتيش أو عبور على طول الطريق إلى مخيم الهول وداخل المخيم نفسه.

٣٩ - وأرحب بالتقدم المحرز في إرسال قافلة ثانية إلى الركبان، حيث لا يزال ٤٢ ٠٠٠ شخص يواجهون ظروفًا مروعة ونقصا مثيرا للقلق في العناصر الأساسية للبقاء على قيد الحياة. وكانت أفرقة الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري في الميدان بالمستوطنة في مطلع شباط/فبراير، حيث تقدم المساعدة وتقوم بتلقيح الأطفال. غير أن هذه المساعدة أتت متأخرة جدا بكل أسف بالنسبة لثمانية أطفال على الأقل إذ أفيد أنهم ماتوا بسبب حالات يمكن الوقاية منها في الركبان منذ كانون الأول/ديسمبر. وأؤكد من جديد أن وصول المساعدات الإنسانية بطريقة آمنة وسريعة ومستمرة وبدون عوائق هو أمرٌ بالغ الأهمية، للأشخاص المحتاجين في الركبان وفي جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية على السواء. فالأرواح تتوقف عليه.

٤٠ - وما برح الوضع يزداد غموضا في المنطقتين الشمالية الغربية والشمالية الشرقية من البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي. ففي سائر أنحاء إدلب والمنطقة الشمالية الغربية، لا تزال هناك مستويات كبيرة من الحاجة إلى المساعدة، ويتعرض المدنيون لأعمال عدوانية، ولطائف من انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي هيئة تحرير الشام وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة حسب ما تفيد به تقارير. وكان تمديد مجلس الأمن الإذن بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود في غاية الأهمية لكونه أتاح إمكانية الاستمرار في تقديم المساعدة المنقذة للأرواح، لكن خطر التصعيد العسكري - وربما وقوع عواقب إنسانية كارثية - لا يزال قائما. وإنني أناشد جميع الأطراف مواصلة الجهود الرامية إلى تخفيف التوتر في منطقة إدلب وكفالة أن يكون احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في صميم الجهود الرامية إلى التصدي للحالة الصعبة في الميدان.

٤١ - ولا يزال القلق يساورني إزاء معاملة الأشخاص الذين تحتجزهم حكومة الجمهورية العربية السورية أو جماعات معارضة غير تابعة للدولة وظروف احتجازهم في جميع أنحاء البلد. وأدعو جميع الأطراف إلى كفالة الضمانات الأساسية للأشخاص المحتجزين لديها، وأن تسمح لهم بإبلاغ أفراد أسرهم باحتجازهم.

٤٢ - ولا يزال استمرار الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة المزعومة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان من جانب أطراف النزاع مصدر قلق بالغ. وأهيب بجميع أطراف النزاع، ولا سيما حكومة الجمهورية العربية السورية، وجميع الدول، والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة، إلى التعاون التام مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، ولا سيما من خلال تقديم المعلومات والوثائق ذات الصلة. وإن محاسبة الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أمرٌ جوهري لتحقيق السلام الدائم في الجمهورية العربية السورية.. وأكثّر دعوتي إلى إحالة الحالة في البلد إلى المحكمة الجنائية الدولية.

٤٣ - وفي ضوء الشواغل الخطيرة المستمرة التي أثّرت بصورة متكررة فيما يتعلق بحماية المدنيين وغير ذلك من قضايا حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، أحث بقوة حكومة الجمهورية العربية السورية، تمشياً مع قراري مجلس حقوق الإنسان د-١٨/١ و ٢٢/١٩، على التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، بسبل منها إقامة وجود ميداني تسند إليه ولاية حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٤٤ - وأؤيد بقوة الجهود التي يبذلها مبعوثي الخاص للدفع قدماً بعملية سياسية تيسرها الأمم المتحدة بقيادة سورية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف الصادر عام ٢٠١٢. وستكون مشاركة حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة والدعم الدولي أساسية لكفالة استمرار أية تسوية سياسية متفاوض عليها. وأرحب بالجهود التي يبذلها مبعوثي الخاص لاستكشاف مداخل جديدة، منها إنشاء لجنة دستورية ذات مصداقية وشاملة للجميع ومتوازنة، من أجل الدفع قدماً بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وعلاوة على ذلك، ما زلت أدعو جميع الأطراف إلى إحراز تقدم في تعزيز تدابير بناء الثقة بغية تهيئة بيئة مواتية يمكن أن تنشأ فيها عملية سياسية مجدية، تلي التطلعات المشروعة للشعب السوري ويمكن أن تضع في نهاية المطاف حداً للمعاناة التي لا يمكن تصورها التي تحملها الشعب السوري لسنوات عديدة.

المرفق

الحوادث المبلغ عنها التي تضرر منها المدنيون وسجلتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩*

محافظة حلب

- في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، انفجر جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة بالقرب من مجمع طبي في مدينة أعزاز التي تسيطر عليها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة في ريف حلب الشمالي. ولقي شخصان مدنيان مصرعهما (امرأة واحدة وفتاة تبلغ من العمر اثنا عشر عاماً) وأصيب ١٩ آخرون بجروح، من بينهم امرأتان وفتاتان وثلاثة فتيان. وأفيد أيضاً بأن الانفجار خلّف أضراراً مادية كبيرة.
- في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أصيب خمسة مدنيين بجروح نتيجة ما زعم أنه انفجار لجهاز متفجر يدوي الصنع مربوط بدراجة نارية وقع في سوق محلية في بلدة الراعي في ريف حلب الشمالي.
- في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، لقي ثلاثة رجال مدنيين مصرعهم وأصيب ما لا يقل عن أربعة مدنيين آخرين بجروح من جراء انفجار جهاز متفجر يدوي الصنع مربوط بدراجة نارية قرب دوار نوروز في مدينة عفرين في ريف حلب الغربي.
- في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، لقي أربعة مدنيين مصرعهم جراء هجوم شن باستخدام جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة انفجر في سوق الهال المحلية في مدينة عفرين. وخلّف الانفجار أيضاً أضراراً مادية كبيرة.
- في صباح يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير، قتل ثلاثة مدنيين وجرح سبعة آخرون نتيجة ما زُعم أنه انفجار لجهاز متفجر يدوي الصنع في حافلة نقل تمر بالقرب من جسر السرايا في مدينة عفرين في ريف محافظة حلب الغربي.
- في ٢٤ كانون الثاني/يناير، أفيد بوقوع عدة انفجارات استخدمت فيها أجهزة متفجرة يدوية الصنع في مدينة الباب وبلدتي قباسين والغندورة المجاورتين في ريف حلب الشمالي، الذي تسيطر عليه جماعات معارضة مسلحة غير تابعة للدولة. وتفيد التقارير بأن أجهزة متفجرة يدوية الصنع مربوطة بدراجتين ناريتين انفجرت بالقرب من ساحة السنتر في مدينة الباب وأن أجهزة أخرى من هذا القبيل انفجرت في سوق ببلدة قباسين. وقتل ما لا يقل عن شخص مدني واحد وأصيب ثلاثة آخرون.

* توفر قائمة الحوادث أمثلة على المسائل المثيرة للقلق في مجال حقوق الإنسان التي طرحت في التقرير. لكن، نظراً لتغير أنماط النزاع وفقدان شبكات المصادر ذات المصداقية و/أو المصادر الموثوق بها في العديد من المناطق المتضررة من النزاع، ما يبرح التحقق من الحوادث يزداد صعوبة. ولا تتضمن القائمة سوى الحوادث التي أبلغت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتم التحقق منها وفقاً لمنهجيتها، ولا ينبغي اعتبارها قائمة شاملة.

محافظة إدلب

- في ١ كانون الأول/ديسمبر، أصيب خمسة مدنيين بجروح نتيجة ما زعم أنه ضربات أرضية أصابت منطقة سكنية في قرية التح في ناحية خان شيخون بريف إدلب الجنوبي.
- في ٢ كانون الأول/ديسمبر، قام رجال مسلحون من هيئة تحرير الشام باختطاف طبيب في إحدى نقاط التفتيش التابعة لهم في منطقة دير حسن في ناحية الدانة بريف إدلب الشمالي. وأفيد بأن أسرة الطبيب وعدتها هيئة تحرير الشام بإطلاق سراحه بسرعة لكن مصيره ومكان وجوده لا يزالان مجهولين.
- في ٦ كانون الأول/ديسمبر، أصيب رجل مدني بجروح نتيجة ما زعم أنه انفجار لجهاز متفجر يدوي الصنع ربط بمركبته بالقرب من مديرية صحة إدلب في مدينة إدلب.
- في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، احتجز رجال مسلحون من هيئة تحرير الشام ثلاثة موظفين من "إدارة صحة حماه"، بما في ذلك رئيسها، بعد أن اقتحموا مكتبهم في قرية كفر نبل في منطقة معرة النعمان بريف إدلب الجنوبي. وقد أفرج عن أحد الأشخاص المحتجزين في اليوم التالي، بينما أفرج عن الآخرين في ١٣ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر، على التوالي.
- في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، تلقى ما لا يقل عن ٣٠ أسرة نازحة من الغوطة الشرقية إشعارات بالإخلاء وأوامر من هيئة تحرير الشام بالمثل أمام "قاص" للهيئة للتوقيع على تعهد بإخلاء المنازل التي شغلوها في قرية الفوعة. وتنفيذ التقارير بأن الأسر النازحة رفضت إخلاء المنازل حتى نهاية فصل الشتاء. ومع ذلك فقد تلقت في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، أمراً كتابياً بإخلاء المنازل وقّعه وأقرّه ما يسمى "وزارة العدل" في ما يسمى "حكومة الإنقاذ" المنشأة حديثاً التابعة لهيئة تحرير الشام.
- في ٢٩ كانون الثاني/يناير، قتل ما لا يقل عن ١١ مدنياً، من بينهم امرأة وصبي، وأصيب تسعة آخرون نتيجة ما يزعم أنه ضربات أرضية استهدفت بها القوات الحكومية وحلفاؤها عدة مناطق في مدينة معرة النعمان في ريف محافظة إدلب الجنوبي. وأفيد بأن عملية القصف الأولى أصابت منطقة سكنية وأدت إلى مقتل صبي وبأن عملية قصف ثانية تلتها بعد ٢٥ دقيقة وأصابت سوقاً محلية مزدحمة (سوق البزر) حيث سجلت غالبية الخسائر البشرية.

محافظة دير الزور

- في ٣ كانون الأول/ديسمبر، قتل ما لا يقل عن سبعة مدنيين، من بينهم صبي، نتيجة ما زعم أنه غارات جوية أصابت منطقة سكنية في قرية البوادران بناحية سوسة في منطقة البوكمال الريفية في ريف دير الزور الشرقي.
- في ٤ كانون الأول/ديسمبر، قتل خمسة مدنيين (ثلاث نساء وطفلان) نتيجة ما زعم أنه ضربات جوية وضربات أرضية أصابت مستودعا، وثلاثة منازل، ومنطقة قرب مستشفى هجين في منطقة هجين في ريف دير الزور الشرقي.

- في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، قام تنظيم الدولة الإسلامية، حسب ما أفادت به تقارير، بإعدام شخصين مدنيين (شقيقان) من قرية ذبيان في ريف دير الزور الشرقي بإطلاق الرصاص عليهما في منطقة صحراوية إذ يتهمهما بالتعاون مع قوات سوريا الديمقراطية.
- في حوالي وقت الظهر يوم ١٨ كانون الثاني/يناير، أفيد بمقتل ما لا يقل عن ٢١ مدنيا، من بينهم امرأة واحدة وصبي واحد على الأقل، نتيجة ما زعم أنه غارات جوية أصابت قرية الباغوز فوقاني التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في ناحية سوسة بريف دير الزور الشرقي.

حماه

- في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أصيبت فتاة بجروح نتيجة ما زعم أنه ضربات أرضية أصابت منطقة سكنية في مدينة اللطامنة في ريف حماه الشمالي.
- في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أصيب فتى يبلغ من العمر اثنا عشر عاما بينما كان يساعد والده في أرض زراعية في مدينة اللطامنة بعد أن انفجرت بالقرب منه ذخيرة غير منفجرة.
- في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، قتل صبي عمره عشرة أعوام وأصيبت امرأة مدنية بجروح عندما أطلق رجال مسلحون تابعون لهيئة تحرير الشام النار على حافلة تنقل مدنيين على طول الطريق السريع إدلب - باب الهوى. وقد أصدرت هيئة تحرير الشام بيانا يؤكد الحادث وأفادت بأنها ستدفع تعويضات لأسر الضحايا.
- في ٢٣ كانون الثاني/يناير، أصيبت فتاة بجروح نتيجة ما زعم أنه ضربات أرضية أصابت بلدة مورك في ريف حماه الشمالي. وفي حادث آخر وقع في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، لقيت فتاة تبلغ من العمر اثنا عشر عاما مصرعها نتيجة ما زعم أنه ضربات أرضية أصابت بلدة كفرزيتا في ريف حماه الشمالي.